فانه يكفي عن ذكر الجنس لكثرة الاختلاف مع الاتحاد في الكيل وان ثقل
الملح من ثقل الذرة وقلته مع اتحاد الوزن ولا يصح لتحمل عليها ما شئت
بخلاف لتزرعها ما شئت اذ الارض تحمل كل شئ ومتى قدر بوزن للحمول
كماية رطل حنطة او كيل لم يدخل الظرف فيشترط رويته كحالة او وصفها
ما لم يطرد العرف ثم بغير مثلة اي قربة المماثل عرفا كما هو ظاهر
وياتي تغليب ذلك فيما لو ادخل الظرف في الحساب ففي مائة رطل فيها يعتبر
ذكر جنس الظرف او يقول مائة مما شئت وفي مائة قدح يرطل فيها يعتبر
ان يكون مما لا يختلف عرفا كما ذكرا ما لو قال لمائة رطل فالظرف منهما
لا جنس الدابة ولا صفتها فلا يشترط معرفتها للاجارة في الحمل ان كانت
اجارة ذمة لان المقصود محرد نقل المتاع الملتزم في الذمة وذلك
لا يختلف باختلاف الدواب الا ان يكون في الطريق نحو وحل كما قالاه تبعا
للحسن او يكون المحمول الذي شرط في العقد زجاجا مثلث او له
وخزه مما لا يسرع انكساره كالخزف فيشترط معرفة جنس الدابة
وصفتها كما في الاجارة للركوب مطلقا لاختلاف الغرض باختلافها في ذلك
وانما لم يشترطوا في المحمول للتفرض لسير الدابة مع اختلاف الغرض به سرعة
وابطا عن القافلة لان المنازل تجمعهم والعادة تبين والضعف يرى في
الدابة عيب وبحث الزركشي وجوب تعيينها في التقدير للزمن باختلاف
السير لاختلاف الدواب **فصل** في منافع يمتنع الاستيجار
لها ومنافع يجوز فيها وما يغتفر فيها **لا تصح اجارة مسلم لجهاد**
ولو صبيا او عبدا وان فصلا قائمة هذا الشعار ووصف عابدته للامام
فيما يظهر لتعينه عليه بحضور الصف ووقوعه عن نفسه وبه فارق حل
اخذه الاجرة على نحو تعليم تعين عليه وافتى البلقيني بالحاق المرابطة
عوضا عن الجندي بالجهاد في عدم صحة الاستيجار لها اما الذمي فيصح
لكن الامام فقط استيجاره للجهاد كما ياتي في بابه **ولا لفعل عبادة يجب**
لها اي فيها نية لها او لمتعلقها بحيث يتوقف اصل حصولها عليها فراده
بالوجوب ما لا بد منه لان القصد امتحان المكلف بها بكسر نفسه بالاتيان
وحيزه لا يقوم مقامه ولا يسقط الاخير شيا وان عمل طاعما كما يدل عليه
قولهم كل ما لا يصح الاستيجار له لا اجرة لفاعله وان عمل طاعما والحنوا
بذلك الامامة ولو لفقل لانه متصل لنفسه فمن اراد اقتدى به وان لم
ينو الامامة وتوقف فضل الجماعة على نيتها فائدة تحقق به وما جرت به
العادة من جعل حاكمة على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من

باب

باب الاجارة وانما هو من باب الارتفاق والاحسان والمسامحة بخلاف
الاجارة فانها من باب المعاوضة اما لا يجب له نية كالاذان فيصح الاستيجار
عليه والاجرة مقابلة لجميعه لا على رعاية الوقت او رفع الصوت او الجملتين
وشمل كلامه زيارة قبره صلى الله عليه وسلم فلا يصح الاستيجار عليها
كما قاله الماوردي وغيره فزيارة قبر غيره اولى بخلاف الجعالة عليه
او على الدعاء عند زيارة قبره المعظم لدخول النيابة فيه وان جعل لاعلى
محرد الوقوف عنده ومشاهدته لانه لا تدخله النيابة وبخلاف السلام
عليه صلى الله عليه وسلم فتدخله الاجارة والجعالة واختار الاصبحي
جواز الاستيجار للزيارة ونقل عن ابن سريقة **الاحج** وعمرة فيجوز
الاستيجار لهما او لاحدهما عن معضوب او ميت كما مر وتقع صلاة الحي
الطواف نيابة لهما لوقوعهما عن المستاجر **وتفرقة زكاة** وكفارة واطعمة
وهدي وذبح وصوم عن ميت وسائر ما يقبل النيابة وان توقف على النية
لما فيها من شائبة المال **وتصح** الاجارة لكل ما لا يجب له نية كما افهمه كلامه
وهذا فصله عما قبله المستثنى من المنطوق فتصح لتحصيل مباح كصيد
وتجهيز ميت ودفنه هو من عطف الخاص على العام اهتماما به وان
تعين عليه لوجوب مؤن ذلك في ماله بالاصالة ثم في مال مونه ثم المياسير
فلم يقصد الاخير لفعله حتى يقع عنه ولا يضر عروض تعينه عليه كالمضطر
فانه يتعين اطعامه مع تحريمه البذل **وتعليم القرآن** كله او بعضه
وان تعين عليه تعليمه لخبر ان احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله وصح
به مع عليه مما مر نظرا وتقديرا لاستثنائه من العبادة واهتماما به
لشهرة الخلاف فيه وكثرة الاحاديث الدالة بظاهرها على امتناعه
ولو استاجره على تعليم ما نسخ حكمه فقط او تلاوته كذلك صح فيما
يظهر ولو قال لسيد رقيق صغير لعلمه لا تمكنه من الخروج للقضا حاجة
الا مع وكيل فوكل به صغيرا فهرب منه ضمنه لتفريطه ولا تصح لقضا
ولا تدريس علم الا ان عين المتعلم وما يعلمه ومثل ذلك الاعادة فيما
يظهر ويبقى بحثه في الاستيجار للقضا والتدريس لا قراءة شئ
من القرآن او الاحاديث وجوزا الاستيجار للمناجات كاجزم به الامام
واقتضاه بناء غيره له على جواز التوكيل فيها وتصح لقراءة القرآن عند
القبر ومع الدفن مثل ما حصل من الاجر له او لغيره عقبها عين مكانا
او زمانا او لا للميت او المستاجر او بحضرة المستاجر ومع ذكره في القلب
حالتها كما افاده السبكي لان موضعها موضع بركة وتنزل رحمة والدعا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)